

المملكة المغربية

الحرية والديمقراطية

النشرة العامة

يطلب الاشتراك من المطبعة الرسمية الرباط - شالة الهاتف : 037.76.50.25 - 037.76.50.24 037.76.54.13 الحساب رقم : 310 810 1014029004423101 33 المفتوح بالخبزينة الجهوية بالرباط في إسم المحاسب المكلف بمدخيل المطبعة الرسمية	تعريضة الاشتراك		بيان النشرات	
	في الخارج	في المغرب		
		سنة		سنة أشهر
	فيما يخص النشرات الموجهة إلى الخارج	400 درهم	250 درهما	النشرة العامة.....
	عن الطريق العادي أو عن طريق الجو	200 درهم	-	نشرة مداولات مجلس النواب.....
	أو البريد الدولي السريع، تضاف إلى	200 درهم	-	نشرة مداولات مجلس المستشارين.....
	مبالغ التعريضة المنصوص عليها بمنته	300 درهم	250 درهما	نشرة الإعلانات القانونية والقضائية والإدارية.....
	مصاريف الإرسال كما هي محددة في	300 درهم	250 درهما	نشرة الإعلانات المتعلقة بالتحفيظ العقاري.....
	النظام البريدي الجاري به العمل.	200 درهم	150 درهما	نشرة الترجمة الرسمية.....

تدرج في النشرة العامة القوانين والنصوص التنظيمية ونصوص الأوقاف الدولية الموضوعة باللغة العربية وكذلك المقررات والوثائق التي تفرض القوانين أو النصوص التنظيمية الجاري بها العمل نشرها بالجريدة الرسمية

صفحة	فهرست
الموافقة من حيث المبدأ على تصديق الاتفاق الموقع بين البنك الإفريقي للتنمية والصندوق الإفريقي للتنمية وحكومة المملكة المغربية بشأن إنشاء مكتب وطني للبنك الإفريقي للتنمية والصندوق الإفريقي للتنمية فوق تراب المملكة المغربية.	نصوص عامة
ظهير شريف رقم 1.07.26 صادر في 28 من ربيع الأول 1428 (17 أبريل 2007) بتنفيذ القانون رقم 33.05 الموافق بموجبه من حيث المبدأ على تصديق الاتفاق الموقع بالرباط في 27 ماي 2005 بين البنك الإفريقي للتنمية والصندوق الإفريقي للتنمية وحكومة المملكة المغربية بشأن إنشاء مكتب وطني للبنك الإفريقي للتنمية والصندوق الإفريقي للتنمية فوق تراب المملكة المغربية.....	الموافقة من حيث المبدأ على تصديق الاتفاقية الموقعة بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل. ظهير شريف رقم 1.07.24 صادر في 28 من ربيع الأول 1428 (17 أبريل 2007) بتنفيذ القانون رقم 22.05 الموافق بموجبه من حيث المبدأ على تصديق الاتفاقية الموقعة بالرباط في 7 ربيع الآخر 1426 (16 ماي 2005) بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.....
1776	1776

صفحة	
	الموافقة من حيث المبدأ على تصديق الاتفاق الموقع بين حكومة المملكة المغربية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بشأن إنشاء مكتب لليوندو في الرباط.
1779	ظهير شريف رقم 1.07.54 صادر في 28 من ربيع الأول 1428 (17 أبريل 2007) بتنفيذ القانون رقم 42.04 الموافق بموجبه من حيث المبدأ على تصديق الاتفاق الموقع بالرباط في 8 أكتوبر 2004 بين حكومة المملكة المغربية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بشأن إنشاء مكتب لليوندو في الرباط.....
	مؤسسات الائتمان والهيئات الاعتبارية في حكمها.
1780	قرار لوزير المالية والخصخصة رقم 28.07 صادر في 15 من ذي الحجة 1427 (5 يناير 2007) يتعلق بالشروط الخاصة بتطبيق بعض مقتضيات القانون رقم 34.03 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات الاعتبارية في حكمها على المصالح المالية لبريد المغرب.....
1780	قرار لوزير المالية والخصخصة رقم 29.07 صادر في 15 من ذي الحجة 1427 (5 يناير 2007) يتعلق بالشروط الخاصة بتطبيق بعض مقتضيات القانون رقم 34.03 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات الاعتبارية في حكمها على صندوق الإيداع والتدبير.....
1781	قرار لوزير المالية والخصخصة رقم 30.07 صادر في 15 من ذي الحجة 1427 (5 يناير 2007) يتعلق بالشروط الخاصة بتطبيق بعض مقتضيات القانون رقم 34.03 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات الاعتبارية في حكمها على صندوق الضمان المركزي.....
1781	قرار لوزير المالية والخصخصة رقم 31.07 صادر في 15 من ذي الحجة 1427 (5 يناير 2007) يتعلق بالشروط الخاصة بتطبيق بعض مقتضيات القانون رقم 34.03 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات الاعتبارية في حكمها على جمعيات السلفاء الصغيرة.....
1782	قرار لوزير المالية والخصخصة رقم 32.07 صادر في 15 من ذي الحجة 1427 (5 يناير 2007) يحدد مبلغ الحسابات التي قد يطالها التقادم المنصوص عليه في المادة 114 من القانون رقم 34.03 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات الاعتبارية في حكمها.....
1782	قرار لوزير المالية والخصخصة رقم 33.07 صادر في 15 من ذي الحجة 1427 (5 يناير 2007) يتعلق بالشروط الخاصة بتطبيق بعض مقتضيات القانون رقم 34.03 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات الاعتبارية في حكمها على البنوك الحرة.....
1783	قرار لوزير المالية والخصخصة رقم 214.07 صادر في 10 محرم 1428 (30 يناير 2007) بالصادقة على منشور والي بنك المغرب رقم 30/G/2006 الصادر في 5 ديسمبر 2006 المتعلق بشروط تطبيق بعض مقتضيات القانون رقم 34.03 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات الاعتبارية في حكمها على الشركات المالية.....
1784	قرار لوزير المالية والخصخصة رقم 218.07 صادر في 10 محرم 1428 (30 يناير 2007) بالصادقة على منشور والي بنك المغرب رقم 23/G/2006 الصادر في 4 ديسمبر 2006 المتعلق بالكيفيات التي ينبغي على مؤسسات الائتمان أن تعلم الجمهور وفقها بالشروط المطبقة على عملياتها.....

صفحة	
	الموافقة من حيث المبدأ على تصديق الاتفاقية الموقعة بين المملكة المغربية والجمهورية العربية السورية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل.
1777	ظهير شريف رقم 1.07.28 صادر في 28 من ربيع الأول 1428 (17 أبريل 2007) بتنفيذ القانون رقم 03.06 الموافق بموجبه من حيث المبدأ على تصديق الاتفاقية الموقعة بالرباط في 19 يونيو 2005 بين المملكة المغربية والجمهورية العربية السورية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل.....
	الموافقة من حيث المبدأ على تصديق المملكة المغربية على الاتفاق الدولي لعام 2005 لزيت الزيتون وزيتون المائدة.
1777	ظهير شريف رقم 1.07.30 صادر في 28 من ربيع الأول 1428 (17 أبريل 2007) بتنفيذ القانون رقم 08.06 الموافق بموجبه من حيث المبدأ على تصديق المملكة المغربية على الاتفاق الدولي لعام 2005 لزيت الزيتون وزيتون المائدة الموقع بجنيف في 29 أبريل 2005 وعلى الملحق أ و ب و ج.....
	الموافقة من حيث المبدأ على تصديق الاتفاقية الموقعة بين المملكة المغربية والجمهورية اليمنية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.
1778	ظهير شريف رقم 1.07.32 صادر في 28 من ربيع الأول 1428 (17 أبريل 2007) بتنفيذ القانون رقم 09.06 الموافق بموجبه من حيث المبدأ على تصديق الاتفاقية الموقعة بالرباط في 9 محرم 1427 (8 فبراير 2006) بين المملكة المغربية والجمهورية اليمنية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.....
	الموافقة من حيث المبدأ على تصديق الاتفاقية الموقعة بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة قطر بشأن تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل.
1778	ظهير شريف رقم 1.07.34 صادر في 28 من ربيع الأول 1428 (17 أبريل 2007) بتنفيذ القانون رقم 18.06 الموافق بموجبه من حيث المبدأ على تصديق الاتفاقية الموقعة بأكادير في 16 من صفر 1427 (17 مارس 2006) بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة قطر بشأن تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل.....
	الموافقة من حيث المبدأ على تصديق الاتفاقية الموقعة بين المملكة المغربية وجمهورية فنلندا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.
1779	ظهير شريف رقم 1.07.36 صادر في 28 من ربيع الأول 1428 (17 أبريل 2007) بتنفيذ القانون رقم 20.06 الموافق بموجبه من حيث المبدأ على تصديق الاتفاقية الموقعة بهيلسينكي في 7 أبريل 2006 بين المملكة المغربية وجمهورية فنلندا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.....

- صفحة
- قرار لووزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي رقم 439.07 صادر في 23 من صفر 1428 (13 مارس 2007) بتتيمم القرار رقم 950.04 الصادر في 6 ربيع الآخر 1425 (26 ماي 2004) بتحديد لائحة الشهادات التي تعادل دبلوم التخصص في الطب، تخصص : أمراض النساء والتوليد 1789
- قرار لووزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي رقم 440.07 صادر في 23 من صفر 1428 (13 مارس 2007) بتتيمم القرار رقم 2188.04 الصادر في 14 من ذي القعدة 1425 (27 ديسمبر 2004) بتحديد لائحة الشهادات التي تعادل دبلوم التخصص في الطب، تخصص : أمراض العيون 1789
- أقاليم الصويرة وشيشاوة وأسفي - توقيف مجالس جماعات.**
- قرار لووزير الداخلية رقم 673.07 صادر في 15 من ربيع الأول 1428 (4 أبريل 2007) يقضي بتوقيف مجلس جماعة امكراة بإقليم الصويرة 1790
- قرار لووزير الداخلية رقم 674.07 صادر في 15 من ربيع الأول 1428 (4 أبريل 2007) يقضي بتوقيف مجلس جماعة اهديل بإقليم شيشاوة 1790
- قرار لووزير الداخلية رقم 675.07 صادر في 15 من ربيع الأول 1428 (4 أبريل 2007) يقضي بتوقيف مجلس جماعة بوكرة بإقليم أسفي 1790
- تأهيل وسيط مالي لمسك حسابات سندات.**
- قرار لووزير المالية والخصوصية رقم 653.07 صادر في 21 من ربيع الأول 1428 (10 أبريل 2007) بتأهيل وسيط مالي لمسك حسابات سندات 1791

نظام موظفي الإدارات العامة

نصوص خاصة

وزارة المالية والخصوصية.

- قرار لووزير المالية والخصوصية رقم 755.07 صادر في 15 من صفر 1428 (5 مارس 2007) بتغيير القرار رقم 2178.03 الصادر في 16 من شعبان 1424 (13 أكتوبر 2003) بتعيين ممثلي الإدارة والموظفين في حظيرة اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء المختصة إزاء موظفي وزارة المالية والخصوصية 1792

كتابة الدولة المكلفة بالماء.

- قرار لكاتب الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والماء والبيئة المكلف بالماء رقم 584.07 صادر في 16 من ربيع الأول 1428 (5 أبريل 2007) بإحداث إعداد مؤقت لورش سدي تامدرست وكدية الكرن بولاية جهة الشاوية - وريغة بسطات 1817

صفحة

نصوص خاصة

جريدة « La tribune de Marrakech » ومجلة «212»..

الترخيص بالطبع بالمغرب.

- مرسوم رقم 2.07.262 صادر في 15 من ربيع الآخر 1428 (3 ماي 2007) بالترخيص لطبع جريدة «La Tribune de Marrakech» ومجلة «212» بالمغرب 1786

المعادلات بين الشهادات.

- قرار لووزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي رقم 166.07 صادر في 16 من محرم 1428 (5 فبراير 2007) بتتيمم القرار رقم 1403.02 الصادر في 7 محرم 1424 (11 مارس 2003) بتحديد لائحة الشهادات التي تعادل دبلوم التخصص في الصيدلة والبيولوجيا، تخصص : التحاليل البيولوجية الطبية 1786

- قرار لووزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي رقم 191.07 صادر في 16 من محرم 1428 (5 فبراير 2007) بتتيمم القرار رقم 2797.95 الصادر في 20 من جمادى الآخرة 1416 (14 نوفمبر 1995) بتحديد قائمة الشهادات التي تعادل شهادة مهندس معماري المسلمة من المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية 1786

- قرار لووزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي رقم 192.07 صادر في 16 من محرم 1428 (5 فبراير 2007) بتتيمم القرار رقم 2797.95 الصادر في 20 من جمادى الآخرة 1416 (14 نوفمبر 1995) بتحديد قائمة الشهادات التي تعادل شهادة مهندس معماري المسلمة من المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية 1787

- قرار لووزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي رقم 436.07 صادر في 23 من صفر 1428 (13 مارس 2007) بتتيمم القرار رقم 666.03 الصادر في 7 رجب 1424 (4 سبتمبر 2003) بتحديد لائحة الشهادات التي تعادل دبلوم التخصص في الطب، تخصص : أمراض المسالك البولية 1787

- قرار لووزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي رقم 437.07 صادر في 23 من صفر 1428 (13 مارس 2007) بتتيمم القرار رقم 2188.04 الصادر في 14 من ذي القعدة 1425 (27 ديسمبر 2004) بتحديد لائحة الشهادات التي تعادل دبلوم التخصص في الطب، تخصص : أمراض العيون 1788

- قرار لووزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي رقم 438.07 صادر في 23 من صفر 1428 (13 مارس 2007) بتتيمم القرار رقم 2963.97 بتاريخ 2 شعبان 1418 (3 ديسمبر 1997) بتحديد لائحة الشهادات التي تعادل دبلوم دكتور في الطب 1788

نصوص عامة

ظهير شريف رقم 1.07.26 صادر في 28 من ربيع الأول 1428 (17 أبريل 2007) بتنفيذ القانون رقم 33.05 الموافق بموجبه من حيث المبدأ على تصديق الاتفاق الموقع بالرباط في 27 ماي 2005 بين البنك الإفريقي للتنمية والصندوق الإفريقي للتنمية وحكومة المملكة المغربية بشأن إنشاء مكتب وطني للبنك الإفريقي للتنمية والصندوق الإفريقي للتنمية فوق تراب المملكة المغربية.

الحمد لله وحده ،

الطابع الشريف - بداخله :

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماء الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولاسيما الفصل 26 والفقرة الثانية من الفصل 31 منه ،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا، القانون رقم 33.05 كما وافق عليه مجلس المستشارين ومجلس النواب الموافق بموجبه من حيث المبدأ على تصديق الاتفاق الموقع بالرباط في 27 ماي 2005 بين البنك الإفريقي للتنمية والصندوق الإفريقي للتنمية وحكومة المملكة المغربية بشأن إنشاء مكتب وطني للبنك الإفريقي للتنمية والصندوق الإفريقي للتنمية فوق تراب المملكة المغربية.

وحرر بمراكش في 28 من ربيع الأول 1428 (17 أبريل 2007).

وقعه بالعطف :

الوزير الأول،

الإمضاء : إدريس جطو.

*

* *

قانون رقم 33.05

يوافق بموجبه من حيث المبدأ على تصديق الاتفاق الموقع بالرباط في 27 ماي 2005 بين البنك الإفريقي للتنمية والصندوق الإفريقي للتنمية وحكومة المملكة المغربية بشأن إنشاء مكتب وطني للبنك الإفريقي للتنمية والصندوق الإفريقي للتنمية فوق تراب المملكة المغربية

مادة فريدة

يوافق من حيث المبدأ على تصديق الاتفاق الموقع بالرباط في 27 ماي 2005 بين البنك الإفريقي للتنمية والصندوق الإفريقي للتنمية وحكومة المملكة المغربية بشأن إنشاء مكتب وطني للبنك الإفريقي للتنمية والصندوق الإفريقي للتنمية فوق تراب المملكة المغربية.

ظهير شريف رقم 1.07.24 صادر في 28 من ربيع الأول 1428 (17 أبريل 2007) بتنفيذ القانون رقم 22.05 الموافق بموجبه من حيث المبدأ على تصديق الاتفاقية الموقعة بالرباط في 7 ربيع الآخر 1426 (16 ماي 2005) بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.

الحمد لله وحده ،

الطابع الشريف - بداخله :

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماء الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولاسيما الفصل 26 والفقرة الثانية من الفصل 31 منه،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا، القانون رقم 22.05 كما وافق عليه مجلس المستشارين ومجلس النواب الموافق بموجبه من حيث المبدأ على تصديق الاتفاقية الموقعة بالرباط في 7 ربيع الآخر 1426 (16 ماي 2005) بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.

وحرر بمراكش في 28 من ربيع الأول 1428 (17 أبريل 2007).

وقعه بالعطف :

الوزير الأول،

الإمضاء : إدريس جطو.

*

* *

قانون رقم 22.05

يوافق بموجبه من حيث المبدأ على تصديق الاتفاقية الموقعة بالرباط

في 7 ربيع الآخر 1426 (16 ماي 2005)

بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية

لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي

في ميدان الضرائب على الدخل

مادة فريدة

يوافق من حيث المبدأ على تصديق الاتفاقية الموقعة بالرباط في 7 ربيع الآخر 1426 (16 ماي 2005) بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.

ظهير شريف رقم 1.07.30 صادر في 28 من ربيع الأول 1428 (17 أبريل 2007) بتنفيذ القانون رقم 08.06 الموافق بموجبه من حيث المبدأ على تصديق المملكة المغربية على الاتفاق الدولي لعام 2005 لزيت الزيتون وزيتون المائدة، الموقع بجنيف في 29 أبريل 2005 وعلى الملحق أ و ب و ج.

الحمد لله وحده ،

الطابع الشريف - بداخله :

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماء الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولاسيما الفصل 26 والفقرة الثانية من الفصل 31 منه ،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا، القانون رقم 08.06 كما وافق عليه مجلس المستشارين ومجلس النواب الموافق بموجبه من حيث المبدأ على تصديق المملكة المغربية على الاتفاق الدولي لعام 2005 لزيت الزيتون وزيتون المائدة، الموقع بجنيف في 29 أبريل 2005 وعلى الملحق أ و ب و ج.

وحرر بمراكش في 28 من ربيع الأول 1428 (17 أبريل 2007).

وقعه بالعطف :

الوزير الأول،

الإمضاء : إدريس جطو.

*

* *

قانون رقم 08.06

يوافق بموجبه من حيث المبدأ على تصديق المملكة المغربية على الاتفاق الدولي لعام 2005 لزيت الزيتون وزيتون المائدة، الموقع بجنيف في 29 أبريل 2005 وعلى الملحق أ و ب و ج

مادة فريدة

يوافق من حيث المبدأ على تصديق المملكة المغربية على الاتفاق الدولي لعام 2005 لزيت الزيتون وزيتون المائدة، الموقع بجنيف في 29 أبريل 2005 وعلى الملحق أ و ب و ج.

ظهير شريف رقم 1.07.28 صادر في 28 من ربيع الأول 1428 (17 أبريل 2007) بتنفيذ القانون رقم 03.06 الموافق بموجبه من حيث المبدأ على تصديق الاتفاقية الموقعة بالرباط في 19 يونيو 2005 بين المملكة المغربية والجمهورية العربية السورية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل.

الحمد لله وحده ،

الطابع الشريف - بداخله :

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماء الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولاسيما الفصل 26 والفقرة الثانية من الفصل 31 منه ،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا، القانون رقم 03.06 كما وافق عليه مجلس المستشارين ومجلس النواب الموافق بموجبه من حيث المبدأ على تصديق الاتفاقية الموقعة بالرباط في 19 يونيو 2005 بين المملكة المغربية والجمهورية العربية السورية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل.

وحرر بمراكش في 28 من ربيع الأول 1428 (17 أبريل 2007).

وقعه بالعطف :

الوزير الأول،

الإمضاء : إدريس جطو.

*

* *

قانون رقم 03.06

يوافق بموجبه من حيث المبدأ على تصديق الاتفاقية الموقعة بالرباط في 19 يونيو 2005 بين المملكة المغربية والجمهورية العربية السورية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل

مادة فريدة

يوافق من حيث المبدأ على تصديق الاتفاقية الموقعة بالرباط في 19 يونيو 2005 بين المملكة المغربية والجمهورية العربية السورية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل.

ظهير شريف رقم 1.07.34 صادر في 28 من ربيع الأول 1428 (17 أبريل 2007) بتنفيذ القانون رقم 18.06 الموافق بموجبه من حيث المبدأ على تصديق الاتفاقية الموقعة بأكادير في 16 من صفر 1427 (17 مارس 2006) بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة قطر بشأن تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل.

الحمد لله وحده ،

الطابع الشريف - بداخله :

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماء الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولاسيما الفصل 26 والفقرة الثانية من الفصل 31 منه، أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا، القانون رقم 18.06 كما وافق عليه مجلس المستشارين ومجلس النواب الموافق بموجبه من حيث المبدأ على تصديق الاتفاقية الموقعة بأكادير في 16 من صفر 1427 (17 مارس 2006) بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة قطر بشأن تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل.

وحرر بمراكش في 28 من ربيع الأول 1428 (17 أبريل 2007).

وقعه بالعطف :

الوزير الأول،

الإمضاء : إدريس جطو.

*

* *

قانون رقم 18.06

يوافق بموجبه من حيث المبدأ على تصديق الاتفاقية الموقعة بأكادير في 16 من صفر 1427 (17 مارس 2006) بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة قطر بشأن تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل

مادة فريدة

يوافق من حيث المبدأ على تصديق الاتفاقية الموقعة بأكادير في 16 من صفر 1427 (17 مارس 2006) بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة قطر بشأن تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل.

ظهير شريف رقم 1.07.32 صادر في 28 من ربيع الأول 1428 (17 أبريل 2007) بتنفيذ القانون رقم 09.06 الموافق بموجبه من حيث المبدأ على تصديق الاتفاقية الموقعة بالرباط في 9 محرم 1427 (8 فبراير 2006) بين المملكة المغربية والجمهورية اليمنية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.

الحمد لله وحده ،

الطابع الشريف - بداخله :

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماء الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولاسيما الفصل 26 والفقرة الثانية من الفصل 31 منه،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا، القانون رقم 09.06 كما وافق عليه مجلس المستشارين ومجلس النواب الموافق بموجبه من حيث المبدأ على تصديق الاتفاقية الموقعة بالرباط في 9 محرم 1427 (8 فبراير 2006) بين المملكة المغربية والجمهورية اليمنية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.

وحرر بمراكش في 28 من ربيع الأول 1428 (17 أبريل 2007).

وقعه بالعطف :

الوزير الأول،

الإمضاء : إدريس جطو.

*

* *

قانون رقم 09.06

يوافق بموجبه من حيث المبدأ على تصديق الاتفاقية الموقعة بالرباط في 9 محرم 1427 (8 فبراير 2006) بين المملكة المغربية والجمهورية اليمنية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل

مادة فريدة

يوافق من حيث المبدأ على تصديق الاتفاقية الموقعة بالرباط في 9 محرم 1427 (8 فبراير 2006) بين المملكة المغربية والجمهورية اليمنية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.

ظهير شريف رقم 1.07.54 صادر في 28 من ربيع الأول 1428 (17 أبريل 2007) بتنفيذ القانون رقم 42.04 الموافق بموجبه من حيث المبدأ على تصديق الاتفاق الموقع بالرباط في 8 أكتوبر 2004 بين حكومة المملكة المغربية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بشأن إنشاء مكتب لليوندو في الرباط.

الحمد لله وحده ،

الطابع الشريف - بداخله :

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماء الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولاسيما الفصل 26 والفقرة الثانية من الفصل 31 منه ،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا، القانون رقم 42.04 كما وافق عليه مجلس المستشارين ومجلس النواب الموافق بموجبه من حيث المبدأ على تصديق الاتفاق الموقع بالرباط في 8 أكتوبر 2004 بين حكومة المملكة المغربية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بشأن إنشاء مكتب لليوندو في الرباط.

وحرر بمراكش في 28 من ربيع الأول 1428 (17 أبريل 2007).

وقعه بالعطف :

الوزير الأول،

الإمضاء : إدريس جطو.

*

* *

قانون رقم 42.04

يوافق بموجبه من حيث المبدأ على تصديق الاتفاق الموقع بالرباط في 8 أكتوبر 2004 بين حكومة المملكة المغربية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بشأن إنشاء مكتب لليوندو في الرباط

مادة فريدة

يوافق من حيث المبدأ على تصديق الاتفاق الموقع بالرباط في 8 أكتوبر 2004 بين حكومة المملكة المغربية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بشأن إنشاء مكتب لليوندو في الرباط.

ظهير شريف رقم 1.07.36 صادر في 28 من ربيع الأول 1428 (17 أبريل 2007) بتنفيذ القانون رقم 20.06 الموافق بموجبه من حيث المبدأ على تصديق الاتفاقية الموقعة بهيلسينكي في 7 أبريل 2006 بين المملكة المغربية وجمهورية فنلندا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.

الحمد لله وحده ،

الطابع الشريف - بداخله :

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماء الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولاسيما الفصل 26 والفقرة الثانية من الفصل 31 منه،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا، القانون رقم 20.06 كما وافق عليه مجلس المستشارين ومجلس النواب الموافق بموجبه من حيث المبدأ على تصديق الاتفاقية الموقعة بهيلسينكي في 7 أبريل 2006 بين المملكة المغربية وجمهورية فنلندا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.

وحرر بمراكش في 28 من ربيع الأول 1428 (17 أبريل 2007).

وقعه بالعطف :

الوزير الأول،

الإمضاء : إدريس جطو.

*

* *

قانون رقم 20.06

يوافق بموجبه من حيث المبدأ على تصديق الاتفاقية الموقعة بهيلسينكي في 7 أبريل 2006 بين المملكة المغربية وجمهورية فنلندا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل

مادة فريدة

يوافق من حيث المبدأ على تصديق الاتفاقية الموقعة بهيلسينكي في 7 أبريل 2006 بين المملكة المغربية وجمهورية فنلندا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.

المادة السادسة

يسند إلى بنك المغرب تنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 15 من ذي الحجة 1427 (5 يناير 2007).

الإمضاء : فتح الله ولعلو.

قرار لوزير المالية والخصخصة رقم 29.07 صادر في 15 من ذي الحجة 1427 (5 يناير 2007) يتعلق بالشروط الخاصة بتطبيق بعض مقتضيات القانون رقم 34.03 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها على صندوق الإيداع والتدبير.

وزير المالية والخصخصة،

بناء على القانون رقم 34.03 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.05.178 الصادر في 15 من محرم 1427 (14 فبراير 2006) ولاسيما المادة 13 منه، البند الثاني :

وبعد موافقة لجنة مؤسسات الائتمان بتاريخ 13 نوفمبر 2006 ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يمسك صندوق الإيداع والتدبير محاسبته طبقا للمقتضيات المطبقة على مؤسسات الائتمان.

يجب على صندوق الإيداع والتدبير أن يعد قوائمه التركيبية وبياناته المحاسبية وكذلك كل وثيقة ضرورية تمكن بنك المغرب من القيام بالمهمة المعهود بها إليه بموجب القانون رقم 34.03 وفق الكيفيات التي يحددها.

المادة الثانية

يجب على صندوق الإيداع والتدبير مراعاة بصفة مستمرة وفق الكيفيات المحددة من طرف بنك المغرب :

- نسبة قصوى بين مجموع المخاطر المتعرض لها بالنسبة لمستفيد واحد من جهة وأمواله الذاتية من جهة أخرى ؛

- نسبة دنيا بين مجموع أمواله الذاتية من جهة ومجموع المخاطر التي يتعرض لها من جهة أخرى.

يجب أن تراعى هذه النسب على أساس فردي وأساس مثبت.

المادة الثالثة

يجب على صندوق الإيداع والتدبير أن يتوفر، وفق المقتضيات المقررة من طرف بنك المغرب، على نظام للمراقبة الداخلية يلائم أنشطته يراد به تحديد جميع المخاطر التي يتعرض لها وقياسها ورقابته.

قرار لوزير المالية والخصخصة رقم 28.07 صادر في 15 من ذي الحجة 1427 (5 يناير 2007) يتعلق بالشروط الخاصة بتطبيق بعض مقتضيات القانون رقم 34.03 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها على المصالح المالية لبريد المغرب.

وزير المالية والخصخصة،

بناء على القانون رقم 34.03 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.05.178 بتاريخ 15 من محرم 1427 (14 فبراير 2006) ولاسيما المادة 13 منه، البند الأول :

وبعد موافقة لجنة مؤسسات الائتمان بتاريخ 13 نوفمبر 2006 ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يلزم بريد المغرب، لحساب مصالحه المالية، باطلاع بنك المغرب على كل الوثائق والمعلومات الضرورية للقيام بالمهمة المعهود بها إليه بموجب القانون المشار إليه أعلاه رقم 34.03.

يتولى بنك المغرب تحديد قائمة الوثائق والمعلومات المذكورة ونماذجها وأجال إرسالها.

المادة الثانية

يجب على بريد المغرب أن يوفر لحساب مصالحه المالية، طبقا للمقتضيات المقررة من طرف بنك المغرب، نظاما للمراقبة الداخلية يلائم أنشطته قصد تحديد جميع المخاطر التي تتعرض لها وقياسها ورقابته.

المادة الثالثة

يجب على بريد المغرب لحساب مصالحه المالية ووفق الشروط المحددة من طرف بنك المغرب أن يخبر الجمهور بالشروط المطبقة من طرف المصالح المذكورة على جميع عملياتها، خاصة في ما يتعلق بنسبة الفائدة والعمولات ونظام تواريخ القيم.

المادة الرابعة

يجب على بريد المغرب لحساب مصلحة الحسابات الجارية والشيكات البريدية، أن يطلع بنك المغرب على كل الوثائق والمعلومات اللازمة لحسن سير المصالح ذات الاهتمام المشترك المنصوص عليها في أحكام المادة 120 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 34.03.

المادة الخامسة

يجب أن تبرم في شأن فتح كل حساب تحت الطلب أو حساب لأجل أو حساب للسندات، من طرف مصلحة صندوق التوفير الوطني أو مصلحة الحسابات الجارية والشيكات البريدية، اتفاقية تسلم نسخة منها إلى العميل تحدد الشروط المتعلقة بتسيير الحساب وإغلاقه.

المادة الثالثة

يجب على صندوق الضمان المركزي أن يتوفر، طبقا للمقتضيات المحددة من طرف بنك المغرب، على نظام للمراقبة الداخلية يلائم أنشطته يراد به تحديد جميع المخاطر التي يتعرض لها وقياسها ورقابتها.

المادة الرابعة

يلزم صندوق الضمان المركزي بتعيين مراقب للحسابات بعد موافقة بنك المغرب حسب الكيفيات التي يحددها يعهد إليه بمزاولة المهمة المنصوص عليها في مقتضيات المادة 72 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 34.03.

المادة الخامسة

يسند إلى بنك المغرب تنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 15 من ذي الحجة 1427 (5 يناير 2007).

الإمضاء : فتح الله ولعلو.

قرار لوزير المالية والخصوصية رقم 31.07 صادر في 15 من ذي الحجة 1427 (5 يناير 2007) يتعلق بالشروط الخاصة بتطبيق بعض مقتضيات القانون رقم 34.03 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها على جمعيات السلفات الصغيرة.

وزير المالية والخصوصية،

بناء على القانون رقم 34.03 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.05.178 الصادر في 15 من محرم 1427 (14 فبراير 2006) ولاسيما المادة 13 منه، البند الثالث ؛

وبعد موافقة لجنة مؤسسات الائتمان بتاريخ 13 نوفمبر 2006 ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يجب على جمعيات السلفات الصغيرة أن تطلع بنك المغرب على كل الوثائق والمعلومات الضرورية لإنجاز المهمة المعهودة بها إليه بموجب القانون رقم 34.03 المشار إليه أعلاه.

ويتولى بنك المغرب تحديد قائمتها ونماذجها وأجال إرسالها.

المادة الثانية

تلزم جمعيات السلفات الصغيرة بتعيين مراقب للحسابات، بعد موافقة بنك المغرب حسب الكيفيات التي يحددها، يعهد إليه بمزاولة مهمته المنصوص عليها في مقتضيات المادة 72 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 34.03.

المادة الرابعة

يلزم صندوق الإيداع والتدبير بتعيين مراقبين اثنين للحسابات، بعد موافقة بنك المغرب حسب الكيفيات التي يحددها، يعهد إليهما بمزاولة مهمتهما طبقا لمقتضيات المادة 72 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 34.03.

المادة الخامسة

يسند إلى بنك المغرب تنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 15 من ذي الحجة 1427 (5 يناير 2007).

الإمضاء : فتح الله ولعلو.

قرار لوزير المالية والخصوصية رقم 30.07 صادر في 15 من ذي الحجة 1427 (5 يناير 2007) يتعلق بالشروط الخاصة بتطبيق بعض مقتضيات القانون رقم 34.03 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها على صندوق الضمان المركزي.

وزير المالية والخصوصية،

بناء على القانون رقم 34.03 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.05.178 بتاريخ 15 من محرم 1427 (14 فبراير 2006) ولاسيما المادة 13 منه، البند الثاني ؛

وبعد موافقة لجنة مؤسسات الائتمان بتاريخ 13 نوفمبر 2006 ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يمسك صندوق الضمان المركزي محاسبة طبقا للمقتضيات المطبقة على مؤسسات الائتمان.

يجب على صندوق الضمان المركزي أن يعد قوائمه التركيبية وبياناته المحاسبية وكذا كل وثيقة أخرى ضرورية لتمكين بنك المغرب من القيام بالمهمة المعهودة بها إليه بموجب القانون المشار إليه أعلاه رقم 34.03 وفق الشروط التي يحددها.

المادة الثانية

يجب على صندوق الضمان المركزي مراعاة بصفة مستمرة وفق الكيفيات المحددة من طرف بنك المغرب :

- نسبة قصوى بين مجموع المخاطر المتعرض لها بالنسبة لمستفيد واحد من جهة وأمواله الذاتية من جهة أخرى ؛
- نسبة دنيا بين مجموع أمواله الذاتية من جهة ومجموع المخاطر التي يتعرض لها من جهة أخرى.

قرار لووزير المالية والخصوصة رقم 33.07 صادر في 15 من ذي الحجة 1427 (5 يناير 2007) يتعلق بالشروط الخاصة بتطبيق بعض مقتضيات القانون رقم 34.03 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها على البنوك الحرة.

وزير المالية والخصوصة،

بناء على القانون رقم 34.03 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.05.178 بتاريخ 15 من محرم 1427 (14 فبراير 2006) ولاسيما المادة 13 منه، البند الرابع؛

ويعد موافقة لجنة مؤسسات الائتمان بتاريخ 13 نوفمبر 2006،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

تمسك البنوك الحرة محاسبتها طبقا للمقتضيات المطبقة على مؤسسات الائتمان.

يجب على البنوك الحرة أن تعد قوائمها التركيبية وبياناتها المحاسبية وكذلك كل وثيقة ضرورية لتمكين بنك المغرب من القيام بالمهمة المعهود بها إليه بموجب القانون رقم 34.03 المشار إليه أعلاه وذلك وفق الشروط التي يحددها.

المادة الثانية

يجب على البنوك الحرة مراعاة، بصفة مستمرة وفق الكيفيات المحددة من طرف بنك المغرب :

- نسبة قصوى بين مجموع المخاطر المتعرض لها بالنسبة لمستفيد واحد من جهة وأموالها الذاتية من جهة أخرى ؛
- نسبة دنيا بين مجموع أموالها الذاتية من جهة ومجموع المخاطر التي تتعرض لها من جهة أخرى ؛
- نسبة دنيا بين عناصر أصولها المتوافرة والقابلة للإنجاز على المدى القصير والتزاماتها بواسطة التوقعات المتوصل بها من جهة ومستحققاتها التي تسحب عند الطلب وعلى المدى القصير والتزاماتها بواسطة التوقعات المقدمة من جهة أخرى.

المادة الثالثة

يمكن للبنوك الحرة أن تعفى من مراعاة النسب المشار إليها أعلاه، عندما يتبين لبنك المغرب أن تدبير المخاطر التي تتعرض لها تمت معالجتها وفق شروط مرضية من طرف الشركات الأم.

المادة الرابعة

يجب على البنوك الحرة، وفق المقتضيات المقررة من طرف بنك المغرب، أن تتوفر على نظام للمراقبة الداخلية يلائم أنشطتها يراد به تحديد جميع المخاطر التي تتعرض لها وقياسها ورقابتها.

المادة الثالثة

يقوم بنك المغرب بإرسال نسخة من التقارير المعدة من قبل مراقب الحسابات طبقا لمقتضيات المادة 75 من القانون رقم 34.03 المشار إليه أعلاه إلى لجنة تتبع أنشطة جمعيات السلفات الصغيرة المنصوص عليها في القانون رقم 18.97 المتعلق بالسلفات الصغيرة.

يخبر بنك المغرب اللجنة السالفة الذكر كذلك بكل فعل أو خلل تم إخباره به طبقا لمقتضيات المادة 76 من القانون رقم 34.03 المشار إليه أعلاه.

المادة الرابعة

يسند إلى بنك المغرب تنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 15 من ذي الحجة 1427 (5 يناير 2007).

الإمضاء : فتح الله ولعلو.

قرار لووزير المالية والخصوصة رقم 32.07 صادر في 15 من ذي الحجة 1427 (5 يناير 2007) يحدد مبلغ الحسابات التي قد يطالها التقادم المنصوص عليه في المادة 114 من القانون رقم 34.03 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها.

وزير المالية والخصوصة،

بناء على القانون رقم 34.03 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.05.178 بتاريخ 15 من محرم 1427 (14 فبراير 2006) ولاسيما المادة 114 منه ، قرر ما يلي :

المادة الأولى

يجب أن يكون المبلغ من رأسمال وفوائد الحسابات التي قد يطالها التقادم، المنصوص عليه في المادة 114 من القانون رقم 34.03 المذكور أعلاه، يفوق أو يعادل 200 درهم.

المادة الثانية

يسند إلى بنك المغرب تنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 15 من ذي الحجة 1427 (5 يناير 2007).

الإمضاء : فتح الله ولعلو.

منشور والي بنك المغرب رقم 30/G/2006 صادر في 5 ديسمبر 2006
يتعلق بشروط تطبيق بعض مقتضيات القانون رقم 34.03
على الشركات المالية

والي بنك المغرب،

بناء على القانون رقم 34.03 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات
المعتبرة في حكمها الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.05.178
الصادر في 15 من محرم 1427 (14 فبراير 2006) ولاسيما المادتين 14
و17 منه ؛

وبعد الاطلاع على رأي لجنة مؤسسات الائتمان الصادر في
13 نوفمبر 2006 ؛

حدد في هذا المنشور كفاءات تطبيق أحكام القانون رقم 34.03 المشار
إليه أعلاه والتي تسري على الشركات المالية،

المادة الأولى

يجب على الشركات المالية أن توافي بنك المغرب، وفقا للشروط التي
يحددها هذا الأخير، بقوائمها التركيبية الفردية والمثبتة أو المثبتة الفرعية
أو هما معا وكذا أية وثيقة أخرى ضرورية من أجل إنجاز المهمة الموكولة
إليه بموجب القانون رقم 34.03 المشار إليه أعلاه.

المادة الثانية

يتعين على الشركات المالية أن تنشر قوائمها التركيبية المثبتة والمثبتة
الفرعية، أو هما معا وفقا للأحكام التي تطبق على مؤسسات الائتمان.

المادة الثالثة

تلزم الشركات المالية بمراعاة بصفة مستمرة، على أساس مثبت
أو مثبت فرعي أو هما معا، طبقا للكفاءات التي يحددها بنك المغرب،
نسبة 8 % على الأقل بين أموالها الذاتية، من جهة، ومجموع المخاطر
التي تتعرض لها، من جهة أخرى.

المادة الرابعة

ينبغي على الشركات المالية أن تراعي بصفة مستمرة، على أساس
مثبت أو مثبت فرعي أو هما معا، نسبة 20 % كحد أقصى بين أموالها
الذاتية، من جهة، ومجموع المخاطر التي تتعرض لها بالنسبة لمستفيد
واحد أو مجموعة من المستفيدين تجمع بينهم روابط قانونية أو مالية
تجعل منهم مجموعة ذات مصلحة مشتركة، من جهة ثانية.

المادة الخامسة

تلزم البنوك الحرة بتعيين مراقب للحسابات، بعد موافقة بنك المغرب
حسب الكفاءات التي يحددها، يعهد إليه بمزاولة المهمة المسندة إليه طبقا
لمقتضيات المادة 72 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 34.03.

المادة السادسة

يسند إلى بنك المغرب تنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة
الرسمية.
وحرر بالرباط في 15 من ذي الحجة 1427 (5 يناير 2007).
الإمضاء : فتح الله ولعلو.

قرار لوزير المالية والخصوصية رقم 214.07 صادر في 10 محرم 1428
(30 يناير 2007) بالمصادقة على منشور والي بنك المغرب
رقم 30/G/2006 الصادر في 5 ديسمبر 2006 المتعلق بشروط
تطبيق بعض مقتضيات القانون رقم 34.03 المتعلق
بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها على
الشركات المالية.

وزير المالية والخصوصية،

بناء على القانون رقم 34.03 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات
المعتبرة في حكمها الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.05.178
بتاريخ 15 من محرم 1427 (14 فبراير 2006) ولاسيما المادة 17 منه،
قرر ما يلي :

المادة الأولى

يصادق على منشور والي بنك المغرب رقم 30/G/2006 بتاريخ
5 ديسمبر 2006 المتعلق بشروط تطبيق بعض مقتضيات القانون المشار
إليه أعلاه رقم 34.03 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في
حكمها، على الشركات المالية، كما هو ملحق بهذا القرار.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار والمنشور الملحق به في الجريدة الرسمية.
وحرر بالرباط في 10 محرم 1428 (30 يناير 2007).
الإمضاء : فتح الله ولعلو.

*

* *

منشور والي بنك المغرب رقم 23/G/2006 صادر في 4 ديسمبر 2006
يتعلق بالكيفيات التي ينبغي على مؤسسات الائتمان أن تعلم الجمهور
وفقها بالشروط المطبقة على عملياتها

والي بنك المغرب،

بناء على القانون رقم 34.03 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات
المعتبرة في حكمها الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.05.178
الصادر في 15 من محرم 1427 (14 فبراير 2006) ولاسيما المادتين 17
و 116 منه ؛

وبعد الاطلاع على رأي لجنة مؤسسات الائتمان الصادر في
13 نوفمبر 2006 ؛

حدد في هذا المنشور الأحكام التي ينبغي في إطارها على مؤسسات
الائتمان إعلام الجمهور بالشروط المطبقة على عملياتها وخاصة فيما
يتعلق بنسب الفائدة المدنية والدائنة والعمولات ونظام تواريخ احتساب
القيم.

المادة الأولى

يتعين على مؤسسات الائتمان أن تضع رهن إشارة الجمهور، على
مستوى جميع فروعها ووكالاتها وشبايكها، جميع المعلومات الخاصة
بالشروط التي تطبقها على عملياتها.
ويتعين عليها أيضا السهر على وضع هذه المعلومات رهن إشارة
الجمهور لدى وكلائها.

المادة الثانية

يتعين إبلاغ الجمهور بالمعلومات، على الأقل، عن طريق نسخة ورقية
ومن خلال تعليقها في مقرات مؤسسات الائتمان. ويجب أن تكون هذه
المعلومات سهلة القراءة وموضوعة في أماكن يسهل على العملاء الولوج
إليها.
ويجب أن تتضمن المعلومات المنشورة عن طريق التعليق على الأقل
الشروط المطبقة على العمليات البنكية الأساسية.

المادة الثالثة

ينبغي أن تحدد وسائل الإبلاغ بدقة بيان الخدمات المقدمة
والتسعيرات الموافقة لها وتواريخ احتساب القيمة المطبقة.

المادة الرابعة

ينبغي أن تحدد في وسائل الإبلاغ كيفيات استخلاص الفوائد
والعمولات وكذا الظروف الخاصة التي تطبق فيها.

المادة الخامسة

يجب على الشركات المالية أن تتوفر، وفق الشروط التي يحددها بنك
المغرب، على نظام للمراقبة الداخلية يلائم أنشطتها من أجل تحديد
المخاطر التي تتعرض لها وقياسها ومراقبتها.

المادة السادسة

ينبغي على الشركات المالية القيام بتعيين مراقب للحسابات، بعد
موافقة بنك المغرب حسب الكيفيات التي يحددها، من أجل القيام
بعمليات المراقبة التي يحددها هذا الأخير طبقا لأحكام المادة 72 من
القانون رقم 34.03 المشار إليه أعلاه.

الإمضاء : عبد اللطيف جواهري.

قرار لوزير المالية والخصوصية رقم 218.07 صادر في 10 محرم 1428
(30 يناير 2007) بالمصادقة على منشور والي بنك المغرب
رقم 23/G/2006 الصادر في 4 ديسمبر 2006 المتعلق بالكيفيات
التي ينبغي على مؤسسات الائتمان أن تعلم الجمهور وفقها
بالشروط المطبقة على عملياتها.

وزير المالية والخصوصية،

بناء على القانون رقم 34.03 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات
المعتبرة في حكمها الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.05.178
بتاريخ 15 من محرم 1427 (14 فبراير 2006) ولاسيما المادة 17 منه،
قرر ما يلي :

المادة الأولى

يصادق على منشور والي بنك المغرب رقم 23/G/2006 بتاريخ
4 ديسمبر 2006 المتعلق بالكيفيات التي ينبغي على مؤسسات الائتمان
أن تعلم الجمهور وفقها بالشروط المطبقة على عملياتها، كما هو ملحق
بهذا القرار.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار والمنشور الملحق به في الجريدة الرسمية.
وحرر بالرباط في 10 محرم 1428 (30 يناير 2007).

الإمضاء : فتح الله ولعلو.

*

* *

المادة الخامسة

ينبغي أن تبين وسائل الإبلاغ، بصورة واضحة، ما إذا كانت الأسعار تطبق دون احتساب الضريبة أو مع احتسابها.

كما يجب أن تحدد ما إذا كانت العمليات تستوجب، علاوة على أسعار الفائدة والعمولات، استرداد البنك للمصاريف التي قام بتحملها فعليا (طابع البريد، الهاتف، الفاكس...) بنفس قيمتها.

المادة السادسة

ينبغي أن يبلغ إلى علم العملاء كل التغييرات التي تطرأ على الشروط المطبقة على عمليات البنك قبل تطبيقها الفعلي.

المادة السابعة

يتعين على مؤسسات الائتمان موافاة بنك المغرب باللائحة التفصيلية للشروط المطبقة على عملياتها وذلك قبل 31 يناير من كل سنة على أبعد تقدير.

وينبغي أن يتم إطلاع بنك المغرب على كل تغيير يطرأ على هذه الشروط.

المادة الثامنة

تنسخ أحكام هذا المنشور أحكام المنشور رقم 5/G/98 المتعلق بنفس الموضوع.

الإمضاء : عبد اللطيف جواهري.

نصوص خاصة

قرر ما يلي :

المادة الأولى

تتم على النحو التالي المادة الأولى من القرار المشار إليه أعلاه رقم 1403.02 الصادر في 7 محرم 1424 (11 مارس 2003) :

«المادة الأولى .- تحدد على النحو التالي لائحة الشهادات التي تعادل «دبلوم التخصص في الصيدلة والبيولوجيا، تخصص التحاليل البيولوجية الطبية :

«اسبانيا :

«

- « – Titulo oficial de farmaceutico especialista en analisis clinicos
« délivré par la ministra de educacion, cultura y deporte –
« Madrid, le 13 mars 2003, assorti du grade de master of science
« en pharmacie délivré par l'Académie de pharmacie de
« l'Ukraine ex : URSS le 16 juin 1993 et d'une attestation de
« validation de stage de 24 mois délivrée par la faculté de
« médecine et de pharmacie de Rabat le 28 novembre 2006 dans
« les services suivants :
- « • microbiologie du 1^{er} avril au 30 septembre 2005 ;
 - « • parasitologie du 1^{er} octobre 2004 à fin mars 2005 ;
 - « • hématologie du 30 septembre 2005 au 31 décembre 2005 et
« du 4 juillet 2006 au 4 octobre 2006 ;
 - « • biochimie du 2 janvier 2006 au 31 mars 2006 et du 3 avril
« 2006 au 3 juillet 2006. »

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 16 من محرم 1428 (5 فبراير 2007).

الإمضاء : حبيب المالكي.

قرار وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي رقم 191.07 صادر في 16 من محرم 1428 (5 فبراير 2007) بتتيمم القرار رقم 2797.95 الصادر في 20 من جمادى الآخرة 1416 (14 نوفمبر 1995) بتحديد قائمة الشهادات التي تعادل شهادة مهندس معماري المسلمة من المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية.

وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي،
بعد الاطلاع على قرار وزير التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي رقم 2797.95 الصادر في 20 من جمادى الآخرة 1416 (14 نوفمبر 1995) بتحديد قائمة الشهادات التي تعادل شهادة مهندس معماري المسلمة من المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية، كما وقع تتيممه :

مرسوم رقم 2.07.262 صادر في 15 من ربيع الآخر 1428 (3 ماي 2007) بالترخيص لطبع جريدة «La Tribune de Marrakech» ومجلة «212» بالمغرب.

الوزير الأول،

بعد الاطلاع على الظهير الشريف رقم 1.58.378 الصادر في 3 جمادى الأولى 1378 (15 نوفمبر 1958) بشأن قانون الصحافة والنشر، كما وقع تغييره وتتميمه ولا سيما الفصلين 27 و 28 منه ؛
وباقترح من وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة ،

رسم ما يلي :

المادة الأولى

يؤذن لشركة «Another Editions» الكائن مقرها ب 7 زنقة الحرية، جليز - مراكش، أن تصدر بالمغرب جريدة مجانية تحت عنوان « La Tribune de Marrakech » وكذا مجلة «212» ستصدران فصليا باللغة الفرنسية ويديرهما السيد Jean-Jacques Noël Fourny.

المادة الثانية

ينشر هذا المرسوم بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 15 من ربيع الآخر 1428 (3 ماي 2007).

الإمضاء : إدريس جطو.

وقعه بالعطف :

وزير الاتصال، الناطق

الرسمي باسم الحكومة،

الإمضاء : محمد نبيل بنعبد الله.

قرار وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي رقم 166.07 صادر في 16 من محرم 1428 (5 فبراير 2007) بتتيمم القرار رقم 1403.02 الصادر في 7 محرم 1424 (11 مارس 2003) بتحديد لائحة الشهادات التي تعادل دبلوم التخصص في الصيدلة والبيولوجيا، تخصص : التحاليل البيولوجية الطبية.

وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي،

بعد الاطلاع على قرار وزير التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي رقم 1403.02 الصادر في 7 محرم 1424 (11 مارس 2003) بتحديد لائحة الشهادات التي تعادل دبلوم التخصص في الصيدلة والبيولوجيا، تخصص التحاليل البيولوجية الطبية، كما وقع تتيممه ؛

وعلى محضر اللجنة القطاعية لعلوم الصحة بتاريخ 26 أبريل 2006 ؛

وبعد استطلاع رأي وزير الصحة والمجلس الوطني لهيئة الصيادلة،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

تتمم كما يلي المادة الأولى من القرار رقم 2797.95 الصادر في 20 من جمادى الآخرة 1416 (14 نوفمبر 1995) المشار إليه أعلاه :

«المادة الأولى. - تحدد كما يلي قائمة الشهادات التي تعادل شهادة مهندس معماري المسلمة من المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية المشار إليها في المادة الرابعة من القانون رقم 016.89 المشار إليه أعلاه، «مشفوعة بشهادة البكالوريا المسلمة في إحدى الشعب العلمية أو التقنية «أو شهادة تعادلها :

«
« – Baccalauréat en architecture (B. Arch) - préparé et délivré au « siège de la faculté de l'aménagement - Université de Montréal - « Canada.»

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 16 من محرم 1428 (5 فبراير 2007).

الإمضاء : حبيب المالكي.

قرار لوزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي رقم 436.07 صادر في 23 من صفر 1428 (13 مارس 2007) بتتيمم القرار رقم 666.03 الصادر في 7 رجب 1424 (4 سبتمبر 2003) بتحديد لائحة الشهادات التي تعادل دبلوم التخصص في الطب، تخصص : أمراض المسالك البولية.

وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، بعد الاطلاع على قرار وزير التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي رقم 666.03 الصادر في 7 رجب 1424 (4 سبتمبر 2003) بتحديد لائحة الشهادات التي تعادل دبلوم التخصص في الطب، تخصص أمراض : المسالك البولية، كما وقع تتيممه :

وعلى محضر اللجنة القطاعية لعلوم الصحة بتاريخ 6 فبراير 2007 ؛ وبعد استطلاع رأي وزير الصحة والمجلس الوطني لهيئة الأطباء الوطنية،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

تتمم على النحو التالي المادة الأولى من القرار المشار إليه أعلاه رقم 666.03 الصادر في 7 رجب 1424 (4 سبتمبر 2003) :

«المادة الأولى. - تحدد على النحو التالي لائحة الشهادات التي تعادل «دبلوم التخصص في الطب، تخصص : أمراض المسالك البولية :

«»

وباقتراح من الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير ؛

وبعد استطلاع رأي المجلس الوطني لهيئة المهندسين المعماريين الوطنية ؛ وبناء على محضر اللجنة القطاعية للمعادلات بين الشهادات المنعقدة بتاريخ 21 ديسمبر 2006،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

تتمم كما يلي المادة الأولى من القرار رقم 2797.95 الصادر في 20 من جمادى الآخرة 1416 (14 نوفمبر 1995) المشار إليه أعلاه :

«المادة الأولى. - تحدد كما يلي قائمة الشهادات التي تعادل شهادة مهندس معماري المسلمة من المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية المشار إليها في المادة الرابعة من القانون رقم 016.89 المشار إليه أعلاه، «مشفوعة بشهادة البكالوريا المسلمة في إحدى الشعب العلمية أو التقنية «أو شهادة تعادلها :

«
« – Den akademischen grad diplom- ingénieur (Dipl-Ing) - Fakultät «architektur, Bauingenieurwesen und stadtplanung - Die « brandenburgische - Technische universitat Cottbus - Allemagne.»

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 16 من محرم 1428 (5 فبراير 2007).

الإمضاء : حبيب المالكي.

قرار لوزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي رقم 192.07 صادر في 16 من محرم 1428 (5 فبراير 2007) بتتيمم القرار رقم 2797.95 الصادر في 20 من جمادى الآخرة 1416 (14 نوفمبر 1995) بتحديد قائمة الشهادات التي تعادل شهادة مهندس معماري المسلمة من المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية.

وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، بعد الاطلاع على قرار وزير التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي رقم 2797.95 الصادر في 20 من جمادى الآخرة 1416 (14 نوفمبر 1995) بتحديد قائمة الشهادات التي تعادل شهادة مهندس معماري المسلمة من المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية، كما وقع تتيممه ؛

وباقتراح من الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير ؛

وبعد استطلاع رأي المجلس الوطني لهيئة المهندسين المعماريين الوطنية ؛ وبناء على محضر اللجنة القطاعية للمعادلات بين الشهادات المنعقدة بتاريخ 21 ديسمبر 2006،

«فيدرالية روسيا :

«
 « - Certificat d'études spécialisées de médecine (Ordinatura « clinique) spécialité urologie délivré par l'université d'Etat de « médecine de Rostov-sur le-Don le 5 juillet 2004, assorti de « qualification de médecin dans la spécialité « médecine générale » « docteur en médecine délivrée par la même université le 26 juin 1999 « et d'une attestation de stage de deux années effectué au C.H.U de « Casablanca dans le service d'urologie du 29 novembre 2004 au « 29 novembre 2006, validé par la faculté de médecine et de « pharmacie de Casablanca le 6 décembre 2006. »

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 23 من صفر 1428 (13 مارس 2007).

الإمضاء : حبيب المالكي.

«بلجика :

«
 « - Diplôme d'études spécialisées en médecine clinique – « orientation « ophtalmologie » délivré par la faculté de « médecine – Université de Liège le 13 septembre 2005, assorti « du diplôme de doctorat en médecine délivré par la faculté de « médecine et de pharmacie de Casablanca le 6 avril 2001 et « d'une attestation d'une année de stage effectué dans le service « d'ophtalmologie adultes au C.H.U de Casablanca du « 5 décembre 2005 au 18 décembre 2006, validé par la faculté de « médecine et de pharmacie de Casablanca le 19 décembre « 2006. »

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 23 من صفر 1428 (13 مارس 2007).

الإمضاء : حبيب المالكي.

قرار لوزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي رقم 438.07 صادر في 23 من صفر 1428 (13 مارس 2007) بتتيمم القرار رقم 2963.97 بتاريخ 2 شعبان 1418 (3 ديسمبر 1997) بتحديد لائحة الشهادات التي تعادل دبلوم دكتور في الطب.

وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، بعد الاطلاع على قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي والثقافة رقم 2963.97 بتاريخ 2 شعبان 1418 (3 ديسمبر 1997) بتحديد لائحة الشهادات التي تعادل دبلوم دكتور في الطب، كما وقع تغييره وتتميمه ؛ وبناء على محضر اللجنة القطاعية لعلوم الصحة بتاريخ 6 فبراير 2007 ؛ وبعد استطلاع رأي وزير الصحة والمجلس الوطني لهيئة الأطباء الوطنية،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

تتم على النحو التالي المادة الأولى من القرار المشار إليه أعلاه رقم 2963.97 بتاريخ 2 شعبان 1418 (3 ديسمبر 1997) :

«المادة الأولى.- تحدد على النحو التالي لائحة الشهادات التي تعادل «دبلوم دكتور في الطب المنصوص عليه في المادة الرابعة (الفقرة الأولى) «من القانون رقم 10.94 المشار إليه أعلاه، مشفوعة بشهادة البكالوريا «للتعليم الثانوي شعبة العلوم التجريبية أو العلوم الرياضية أو دبلوم «معترف بمعادلتها لها :

« »

قرار لوزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي رقم 437.07 صادر في 23 من صفر 1428 (13 مارس 2007) بتتيمم القرار رقم 2188.04 الصادر في 14 من ذي القعدة 1425 (27 ديسمبر 2004) بتحديد لائحة الشهادات التي تعادل دبلوم التخصص في الطب، تخصص : أمراض العيون.

وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، بعد الاطلاع على قرار وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي رقم 2188.04 الصادر في 14 من ذي القعدة 1425 (27 ديسمبر 2004) بتحديد لائحة الشهادات التي تعادل دبلوم التخصص في الطب، تخصص : أمراض العيون، كما وقع تتميمه ؛ وعلى محضر اللجنة القطاعية لعلوم الصحة بتاريخ 6 فبراير 2007 ؛ وبعد استطلاع رأي وزير الصحة والمجلس الوطني لهيئة الأطباء الوطنية،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

تتم على النحو التالي المادة الأولى من القرار المشار إليه أعلاه رقم 2188.04 الصادر في 14 من ذي القعدة 1425 (27 ديسمبر 2004) :

«المادة الأولى.- تحدد على النحو التالي لائحة الشهادات التي تعادل «دبلوم التخصص في الطب، تخصص : أمراض العيون :

« »

«فيدرالية روسيا :

«
 « - Qualification de médecin dans la spécialité « médecine générale » docteur en médecine délivré par l'université « d'Etat de médecine de Rostov-sur-Le-Don le 26 juin 1999, assortie d'une attestation de stage de deux années effectué au C.H.U de Casablanca dans le service « d'urologie du 29 novembre 2004 au 29 novembre 2006, validé par la faculté de médecine et de pharmacie de Casablanca le 6 décembre 2006. »

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 23 من صفر 1428 (13 مارس 2007).

الإمضاء : حبيب المالكي.

«فرنسا :

«
 « - Diplôme interuniversitaire de spécialisation en « gynécologie-obstétrique délivré par la faculté de « médecine - Université Louis Pasteur de Strasbourg I le « 1^{er} mai 2005, assorti du diplôme de docteur en médecine « délivré par la faculté de médecine et de pharmacie de « Casablanca et d'une attestation d'évaluation des « connaissances et des compétences dans le service de « gynécologie-obstétrique au C.H.U de Casablanca du « 3 juillet 2006 au 28 Juillet 2006 validée par la faculté de « médecine et de pharmacie de Casablanca le 10 janvier 2007.»

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 23 من صفر 1428 (13 مارس 2007).

الإمضاء : حبيب المالكي.

قرار لوزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي رقم 439.07 صادر في 23 من صفر 1428 (13 مارس 2007) بتتيميم القرار رقم 950.04 الصادر في 6 ربيع الآخر 1425 (26 ماي 2004) بتحديد لائحة الشهادات التي تعادل دبلوم التخصص في الطب، تخصص : أمراض النساء والتوليد.

وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي،

بعد الاطلاع على قرار وزير التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي رقم 950.04 الصادر في 6 ربيع الآخر 1425 (26 ماي 2004) بتحديد لائحة الشهادات التي تعادل دبلوم التخصص في الطب، تخصص : أمراض النساء والتوليد، كما وقع تتيميمه ؛

وعلى محضر اللجنة القطاعية لعلوم الصحة بتاريخ 6 فبراير 2007 ؛

وبعد استطلاع رأي وزير الصحة والمجلس الوطني لهيئة الأطباء الوطنية،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

تتم على النحو التالي المادة الأولى من القرار المشار إليه أعلاه رقم 950.04 الصادر في 6 ربيع الآخر 1425 (26 ماي 2004) :

« المادة الأولى.. - تحدد على النحو التالي لائحة الشهادات التي تعادل دبلوم التخصص في الطب، تخصص : أمراض النساء والتوليد :

« »

قرار لوزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي رقم 440.07 صادر في 23 من صفر 1428 (13 مارس 2007) بتتيميم القرار رقم 2188.04 الصادر في 14 من ذي القعدة 1425 (27 ديسمبر 2004) بتحديد لائحة الشهادات التي تعادل دبلوم التخصص في الطب، تخصص : أمراض العيون.

وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي،

بعد الاطلاع على قرار وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي رقم 2188.04 الصادر في 14 من ذي القعدة 1425 (27 ديسمبر 2004) بتحديد لائحة الشهادات التي تعادل دبلوم التخصص في الطب، تخصص : أمراض العيون، كما وقع تتيميمه ؛

وعلى محضر اللجنة القطاعية لعلوم الصحة بتاريخ 8 ديسمبر 2006 ؛

وبعد استطلاع رأي وزير الصحة والمجلس الوطني لهيئة الأطباء الوطنية،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

تتم على النحو التالي المادة الأولى من القرار المشار إليه أعلاه رقم 2188.04 الصادر في 14 من ذي القعدة 1425 (27 ديسمبر 2004) :

« المادة الأولى.. - تحدد على النحو التالي لائحة الشهادات التي تعادل دبلوم التخصص في الطب، تخصص : أمراض العيون :

« »

«الأراضي المنخفضة :

«.....
 « – Doctor délivré par faculty of medicine universiteit Van
 « Amsterdam le 30 septembre 1998, assorti du M.Sc. degree
 « courses in ophthalmology, faculty of medicine – Zagazig
 « university, et d'une année de stage effectué au service
 « d'ophtalmologie B au C.H.U Ibn Sina de Rabat Salé du
 « 20 mars 2003 au 4 octobre 2003 et du 31 mars 2006 au
 « 11 novembre 2006 validé par la faculté de médecine et de
 « pharmacie de Rabat le 5 décembre 2006.»

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 23 من صفر 1428 (13 مارس 2007).

الإمضاء : حبيب المالكي.

**قرار لووزير الداخلية رقم 673.07 صادر في 15 من ربيع الأول 1428
 (4 أبريل 2007) يقضي بتوقيف مجلس جماعة امكراة بإقليم الصويرة**

وزير الداخلية ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.02.297 الصادر في 25 من رجب 1423
 (3 أكتوبر 2002) بتنفيذ القانون رقم 78.00 المتعلق بالميثاق الجماعي،
 كما وقع تغييره وتتميمه ولاسيما المادتين 25 و 26 منه ؛
 وبعد الاطلاع على تقرير السلطة الإقليمية بخصوص الوضعية التي
 يعرفها مجلس جماعة امكراة ؛

وحيث إن المجلس رفض التصويت بالإيجاب على مشروع الميزانية
 الجماعية برسم السنتين الماليتين 2006 و 2007 ؛

وحيث ترتب عن هذا الرفض اضطراب السير العادي للمرافق
 الجماعية ؛

واعتبارا لحالة الاستعجال التي يتطلبها إنهاء هذه الوضعية ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يوقف مجلس جماعة امكراة لمدة ثلاثة أشهر.

المادة الثانية

تعين لجنة خاصة للقيام بالأعمال الإدارية المحضة المستعجلة.

المادة الثالثة

يسند إلى عامل إقليم الصويرة تنفيذ هذا القرار الذي ينشر في
 الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 15 من ربيع الأول 1428 (4 أبريل 2007).

الإمضاء : شكيب بنموسى.

**قرار لووزير الداخلية رقم 674.07 صادر في 15 من ربيع الأول 1428
 (4 أبريل 2007) يقضي بتوقيف مجلس جماعة اهديل بإقليم شيشاوة**

وزير الداخلية ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.02.297 الصادر في 25 من رجب 1423
 (3 أكتوبر 2002) بتنفيذ القانون رقم 78.00 المتعلق بالميثاق الجماعي،
 كما وقع تغييره وتتميمه ولاسيما المادتين 25 و 26 منه ؛

وبعد الاطلاع على تقرير السلطة الإقليمية بخصوص الوضعية التي
 يعرفها مجلس جماعة اهديل ؛

وحيث إن المجلس رفض التصويت بالإيجاب على مشروع الميزانية
 الجماعية برسم السنة المالية 2007 ؛

وحيث ترتب عن هذا الرفض اضطراب السير العادي للمرافق
 الجماعية ؛

واعتبارا لحالة الاستعجال التي يتطلبها إنهاء هذه الوضعية ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يوقف مجلس جماعة اهديل لمدة ثلاثة أشهر.

المادة الثانية

تعين لجنة خاصة للقيام بالأعمال الإدارية المحضة المستعجلة.

المادة الثالثة

يسند إلى عامل إقليم شيشاوة تنفيذ هذا القرار الذي ينشر في
 الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 15 من ربيع الأول 1428 (4 أبريل 2007).

الإمضاء : شكيب بنموسى.

**قرار لووزير الداخلية رقم 675.07 صادر في 15 من ربيع الأول 1428
 (4 أبريل 2007) يقضي بتوقيف مجلس جماعة بوكرة بإقليم أسفي**

وزير الداخلية ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.02.297 الصادر في 25 من رجب 1423
 (3 أكتوبر 2002) بتنفيذ القانون رقم 78.00 المتعلق بالميثاق الجماعي،
 كما وقع تغييره وتتميمه ولاسيما المادتين 25 و 26 منه ؛

وبعد الاطلاع على تقرير السلطة الإقليمية بخصوص الوضعية التي
 يعرفها مجلس جماعة بوكرة ؛

وحيث إن المجلس رفض التصويت بالإيجاب على مشروع الميزانية
 الجماعية برسم السنتين الماليتين 2006 و 2007 ؛

وحيث ترتب عن هذا الرفض اضطراب السير العادي للمرافق
 الجماعية ؛

واعتبارا لحالة الاستعجال التي يتطلبها إنهاء هذه الوضعية ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يوقف مجلس جماعة بوكرة لمدة ثلاثة أشهر .

المادة الثانية

تعين لجنة خاصة للقيام بالأعمال الإدارية المحضة المستعجلة.

المادة الثالثة

يسند إلى والي جهة دكالة - عبدة وعامل إقليم أسفي تنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 15 من ربيع الأول 1428 (4 أبريل 2007).

الإمضاء : شكيب بنموسى.

قرار لوزير المالية والخصخصة رقم 653.07 صادر في 21 من ربيع الأول 1428 (10 أبريل 2007) بتأهيل وسيط مالي لمسك حسابات سندات

وزير المالية والخصخصة،

بناء على القانون رقم 35.96 المتعلق بإحداث وبيع مركزي وتأسيس نظام عام لقيود بعض القيم في الحساب الصادر بتنفيذ هذه الظهير الشريف رقم 1.96.246 بتاريخ 29 من شعبان 1417 (9 يناير 1997)، كما وقع تغييره وتتميمه ولا سيما المادتين 24 و 27 منه ؛

وبعد الموافقة الصادرة عن الوديع المركزي بتاريخ 20 فبراير 2007 ؛

وعلى طلب منح الأهلية الذي تقدم به الاتحاد المغربي للأبنك

بتاريخ 11 سبتمبر 2006 ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يؤهل الوسيط المالي «الاتحاد المغربي للأبنك» لمسك حسابات

سندات.

يتولى البنك المغربي للتجارة الخارجية تدبير حسابات سندات

الاتحاد المغربي للأبنك.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 21 من ربيع الأول 1428 (10 أبريل 2007).

الإمضاء : فتح الله ولطو.

نظام موظفي الإدارات العامة

نصوص خاصة

وزارة المالية والخصصة

قرار لوزير المالية والخصصة رقم 755.07 صادر في 15 من صفر 1428 (5 مارس 2007) بتغيير القرار رقم 2178.03 الصادر في 16 من شعبان 1424 (13 أكتوبر 2003) بتعيين ممثلي الإدارة والموظفين في حظيرة اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء المختصة إزاء موظفي وزارة المالية والخصصة.

وزير المالية والخصصة ،

بناء على المرسوم رقم 2.59.0200 الصادر في 26 من شوال 1378 (5 ماي 1959) بتطبيق الفصل 11 من الظهير الشريف بمثابة النظام الأساسي العام للتوظيف العمومية بشأن اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى قرار وزير المالية والخصصة رقم 1390.03 الصادر في 6 جمادى الأولى 1424 (7 يوليو 2003) القاضي بإحداث وتأييف اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء المختصة إزاء موظفي وزارة المالية والخصصة ؛

وعلى قرار وزير المالية والخصصة رقم 2178.03 الصادر في 16 من شعبان 1424 (13 أكتوبر 2003) بتعيين ممثلي الإدارة والموظفين في حظيرة اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء المختصة إزاء موظفي وزارة المالية والخصصة، كما تم تغييره ؛

وعلى محاضر لجان الفرز والإحصاء المنجزة خلال الاجتماعات المنعقدة بتاريخ 10 سبتمبر 2003 ؛
وحيث إن اللجان المذكورة وقع عليها تغيير بفعل الحركة الانتقالية أو إحالة أحد أو بعض أعضائها على التقاعد،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يغير البابان الأول والثاني من الجدول المضمن في القرار رقم 2178.03 الصادر في 16 من شعبان 1424 (13 أكتوبر 2003) القاضي بتعيين ممثلي الإدارة والموظفين في حظيرة اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء المختصة إزاء موظفي وزارة المالية والخصصة، كما تم تغييره كما يلي :

الجدول رقم 1
المصطلح المركزية والأطر غير الممثلة على صعيد الصالات و الأقاليم

اللائحة رقم	بين اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء	الدرجة أو مجموع الدرجات	الدرجة أو مجموع الأطر	اللائحة رقم
	البيبل الأولى ممثل الإدارة	النواب	الرسميين	
	النواب	النواب	الرسميين	
7	الطوري فزوية	أمانة الجبل		
9	أبو العربي			

الجدول رقم 2
صالة البرباط

اللائحة رقم	بين اللجنة الإدارية المتساوية الأعضاء	الدرجة أو مجموع الدرجات	الدرجة أو مجموع الأطر	اللائحة رقم
	البيبل الثاني ممثل الموظفين	النواب	الرسميين	
	النواب	النواب	الرسميين	
18	مراد الأبريسي	عبد النور الثاني		
20		عبد النور الثاني		
21		عبد النور الثاني		
22		عبد النور الثاني		

.....	بحر اوي سعيد	23
.....
.....
.....	عبد الغفور الثاني	24
.....	بحر اوي سعيد
.....	عبد الغفور الثاني	25
.....	بحر اوي سعيد
.....	عبد الغفور الثاني	26
.....	عبد الغفور الثاني
.....	بحر اوي سعيد	27

الجداول رقم 3
عمالة المصغيرات - تسرة

البيط الثاني ممثلو الموظفين		البيط الاول ممثلو الادارة		بين اللجنة الادارية المتساوية الاعضاء		اللائحة رقم
النواب	الرسميين	النواب	الرسميين	الدرجة أو مجموع الدرجات	الإطار أو مجموع الأطر	
.....	محمد بعلال بصمة نائب الرئيس	28
.....	عبد العزيز عدالة	29
.....	عبد العزيز عدالة	30
.....	محمد بعلال بصمة نائب الرئيس	31
.....	محمد بعلال بصمة نائب الرئيس	32

الجدول رقم 6
صلاحي القضاة توب المظان و مشوار الدر البيضا

السبب الثاني ممثل الموظف		السبب الأول ممثل الإدارة		بين اللجنة الإدارية المتعددية الأعضاء		اللجنة رقم
النواب	الرسميين	النواب	الرسميين	الدرجة أو مجموع الدرجات	الأطر أو مجموع الأطر	
.....	50
.....	جمال زيك	51
.....	52
.....	جمال زيك	

الجدول رقم 8
صلاة عين الشق الحس العسني

الجيل الثاني ممثلو الموظفين		الجيل الأول ممثلو الإدارة		بين اللجنة الإدارية المتساوية الأعضاء		اللجنة رقم
النواب	الرسميون	النواب	الرسميون	الدرجة أو مجموع الدرجات	الأطر أو مجموع الأطر	
.....	مولاي المصون بورقة بصفاة رئيس اللجنة	60
.....	فارسى عبد الله	61
.....	مولاي المصون بورقة بصفاة رئيس اللجنة	62
.....	فارسى عبد الله	63
.....	مولاي المصون بورقة بصفاة رئيس اللجنة	64
.....	فارسى عبد الله	65

الجميل رقم 16
إقليم السموريرة

اللائحة رقم	بيان اللجنة الإدارية المتشعبة الأعضاء	الدرجة أو مجموع الدرجات	الإطار أو مجموع الأطر	اللائحة رقم
96	البيط الأول ممثل الإدارة	الرسميون	عصر التجاري بصفتهم رئيس اللجنة	البيط الثاني ممثل الموظفين
97	الرسميون	عصر التجاري بصفتهم رئيس اللجنة	عصر التجاري بصفتهم رئيس اللجنة	الرسميون
98	عصر التجاري بصفتهم رئيس اللجنة	عصر التجاري بصفتهم رئيس اللجنة	عصر التجاري بصفتهم رئيس اللجنة	الملاخ عبد الكريم الخنصري نور الدين

الجميل رقم 17
إقليم قلعة السمراغنة

اللائحة رقم	بيان اللجنة الإدارية المتشعبة الأعضاء	الدرجة أو مجموع الدرجات	الإطار أو مجموع الأطر	اللائحة رقم
99	البيط الأول ممثل الإدارة	الرسميون	عصر التجاري بصفتهم نائب الرئيس	البيط الثاني ممثل الموظفين
100	الرسميون	عصر التجاري بصفتهم نائب الرئيس	عصر التجاري بصفتهم نائب الرئيس	الرسميون
101	عصر التجاري بصفتهم نائب الرئيس	عصر التجاري بصفتهم نائب الرئيس	عصر التجاري بصفتهم نائب الرئيس	عبد العزيز الكويوز

الجدول رقم 18
صمات وحدة وأقاليم جرداء، بئركان، تلمريمت، بوعرفة وكفرك

اللجنة رقم	الإطار أو مجموع الأطر	الدرجة أو مجموع الدرجات	بيان اللجنة الإدارية التتمورية الأعضاء
108	البيد الأول ممثلو الإدارة
			الرسميين
108	البيد الثاني ممثلو الموظفين
			الرسميين
108	جلالي فجلالي
		

الجدول رقم 20
صماتة تطوان

اللجنة رقم	الإطار أو مجموع الأطر	الدرجة أو مجموع الدرجات	بيان اللجنة الإدارية التتمورية الأعضاء
116	البيد الأول ممثلو الإدارة
			الرسميين
116	جلال التوزاني بصمة رئيس اللجنة
			محمد بوسمة بصمة نائب الرئيس
117	جلال التوزاني بصمة رئيس اللجنة
			محمد بوسمة بصمة نائب الرئيس
118	جلال التوزاني بصمة رئيس اللجنة
			محمد بوسمة بصمة نائب الرئيس
119	جلال التوزاني بصمة رئيس اللجنة
			محمد بوسمة بصمة نائب الرئيس
120	جلال التوزاني بصمة رئيس اللجنة
			محمد بوسمة بصمة نائب الرئيس
121	جلال التوزاني بصمة رئيس اللجنة
			محمد بوسمة بصمة نائب الرئيس

الجدول رقم 21
إقليم السمراش

الجنة رقم	بيان اللجنة الإدارية المتسوية الأعضاء	الدرجة أو مجموع الدرجات	الرسميين	الجناب الأول ممثل الإدارة	النواب	المرسومين	الجنة رقم
122	الإطار أو مجموع الأطر	الدرجة أو مجموع الدرجات	الرسميين	الجناب الأول ممثل الإدارة	النواب	المرسومين	الجنة رقم
122	عبد المجيد بوزيدي بصفتة نائب الرئيس
123	عبد المجيد بوزيدي بصفتة نائب الرئيس	123
124	عبد المجيد بوزيدي بصفتة نائب الرئيس	124
125	عبد المجيد بوزيدي بصفتة نائب الرئيس	125
126	عبد المجيد بوزيدي بصفتة نائب الرئيس	126

الجدول رقم 22
إقليم شلف

الجنة رقم	بيان اللجنة الإدارية المتسوية الأعضاء	الدرجة أو مجموع الدرجات	الرسميين	الجناب الأول ممثل الإدارة <th>النواب</th> <th>المرسومين</th> <th>الجنة رقم</th>	النواب	المرسومين	الجنة رقم
127	إعزى بن يوسف بصفتة نائب الرئيس	127
128	إعزى بن يوسف بصفتة نائب الرئيس	128
129	إعزى بن يوسف بصفتة نائب الرئيس	129

الجدول رقم 23
عملات ماكنز و إقليمي الحاجب و إفران

البياب الشكفي ممثلين المروظفين		البياب الأول ممثلين الإدارة		بين اللجنة الإدارية التسموية الأعضاء			اللجنة رقم
النواب	الرسميين	النواب	الرسميين	الدرجة أو مجموع الدرجات	الإطر أو مجموع الأطر		
.....	عبدلأوي عبد العزيز	130	
.....	عبدلأوي عبد العزيز	131	
.....	عبدلأوي عبد العزيز	132	
.....	عبدلأوي عبد العزيز	133	
.....	عبدلأوي عبد العزيز	135	
.....	عبدلأوي عبد العزيز	136	
.....	عبدلأوي عبد العزيز	137	

الجدول رقم 25
إقليم الشاوية

البيد الشاوية ممثلو الموظفين		البيد الأولى ممثلو الإدارة		بيان اللجنة الإدارية المتساوية الأعضاء		اللجنة رقم
النواب	الرسميون	النواب	الرسميون	الدرجة أو مجموع الدرجات	الأطر أو مجموع الأطر	
.....	القبلي خديجة بصفة نائب الرئيس	144
.....	145
.....	القبلي خديجة بصفة نائب الرئيس	146
.....	القبلي خديجة بصفة نائب الرئيس	147
.....	القبلي خديجة بصفة نائب الرئيس	148

الجدول رقم 26
إقليم الحسيمة

البيد الشاوية ممثلو الموظفين		البيد الأولى ممثلو الإدارة		بيان اللجنة الإدارية المتساوية الأعضاء		اللجنة رقم
النواب	الرسميون	النواب	الرسميون	الدرجة أو مجموع الدرجات	الأطر أو مجموع الأطر	
.....	بوكرع محمد بصفة نائب الرئيس	149
.....	سداني عبد اللطيف	150
.....	بوكرع محمد بصفة نائب الرئيس	151

الجدول رقم 27
إقليم بني ملال وأزيلال

البيد الشعبي مسئلي الموظفين		البيد الأول مسئلي الإدارة		بين اللجنة الإدارية المتشورية الأعضاء		اللجنة رقم
النواب	الرسميون	النواب	الرسميون	الدرجة أو مجموع الدرجات	الإطار أو مجموع الأطر	
.....	زككي الشرقي	الخولاني محمد بصفتة رئيس اللجنة بصفتة نائب عبد الواحد سيباري بصفتة نائب الرئيس	152
.....	زككي الشرقي	الخولاني محمد بصفتة رئيس اللجنة بصفتة نائب عبد الواحد سيباري بصفتة نائب الرئيس	153
.....	بعلية عبد الله	زككي الشرقي	الخولاني محمد بصفتة رئيس اللجنة بصفتة نائب عبد الواحد سيباري بصفتة نائب الرئيس	154
.....	زككي الشرقي	الخولاني محمد بصفتة رئيس اللجنة بصفتة نائب عبد الواحد سيباري بصفتة نائب الرئيس	155
.....	عبد الواحد سيباري بصفتة نائب الرئيس	الخولاني محمد بصفتة رئيس اللجنة بصفتة نائب عبد الواحد سيباري بصفتة نائب الرئيس	56
.....	زككي الشرقي	الخولاني محمد بصفتة رئيس اللجنة بصفتة نائب عبد الواحد سيباري بصفتة نائب الرئيس	157
.....	زككي الشرقي	الخولاني محمد بصفتة رئيس اللجنة بصفتة نائب عبد الواحد سيباري بصفتة نائب الرئيس	158

الجمهور رقم 28
إقليم الجديدة

البيت الثاني ممثلو الموظفين		البيت الأول ممثلو الإدارة		بين اللجنة الإدارية المقترحة الأعضاء		اللجنة رقم
النواب	الرسميين	النواب	الرسميين	الدرجة أو مجموع الدرجات	الإطار أو مجموع الأطر	
.....	المرءة إيريس	حراس عبد الرحمن بصفة رئيس اللجنة	159
.....	المرءة إيريس	حراس عبد الرحمن بصفة رئيس اللجنة	160
.....	المرءة إيريس	حراس عبد الرحمن بصفة رئيس اللجنة	161
.....	المرءة إيريس	حراس عبد الرحمن بصفة رئيس اللجنة	162
.....	المرءة إيريس	حراس عبد الرحمن بصفة رئيس اللجنة	163
.....	المرءة إيريس	حراس عبد الرحمن بصفة رئيس اللجنة	164

الجدول رقم 29
الإقليم أسفي

البيد الثاني ممثلو الموظفين		البيد الأول ممثلو الإدارة		بيد اللجنة الإدارية المتشعبة الأعضاء		اللجنة رقم
النواب	الرسميون	النواب	الرسميون	الدرجة أو مجموع الدرجات	الإطار أو مجموع الأطر	
.....	165
.....	166
.....	167
.....	168
.....	ملاك صدقي بصحة نائب الرئيس	169
.....	170
.....	ملاك صدقي بصحة نائب الرئيس	

الجمهور رقم 32
إقليم الخميسات

الجنة رقم	بين اللجنة الإدارية المقنونة الأعضاء	الدرجة أو مجموع الدرجات	الدرجة أو مجموع الأطن	الجنة رقم
	الجنة الأول ممثل الإدارة	النواب	الرسميون	
183	أفل محمد	
184	أفل محمد	
185	أفل محمد	
187	أفل محمد	

الجمهور رقم 33
إقليم خنيفرة

الجنة رقم	بين اللجنة الإدارية المقنونة الأعضاء	الدرجة أو مجموع الدرجات	الدرجة أو مجموع الأطن	الجنة رقم
	الجنة الأول ممثل الإدارة	النواب	الرسميون	
188	محمد التري	
189	محمد التري	
190	محمد التري	

الجدول رقم 38
إقليم تلمودالت

السبب التقني ممثلو المواطنين		السبب الأول ممثلو الإدارة		بيان اللجنة الإدارية المتساوية الأعضاء		اللجنة رقم
النواب	الرسميين	النواب	الرسميين	الدرجة أو مجموع الدرجات	الإطار أو مجموع الأطر	
.....	207
.....	بغرفة أحمد	رقيب المصطفى بصفتة نائب الرئيس	208
.....	بغرفة أحمد	رقيب المصطفى بصفتة نائب الرئيس	209
.....	بغرفة أحمد	رقيب المصطفى بصفتة نائب الرئيس	
.....	بغرفة أحمد	رقيب المصطفى بصفتة نائب الرئيس	

الجدول رقم 39
إقليم تلمودالت

السبب التقني ممثلو الموظفين		السبب الأول ممثلو الإدارة		بيان اللجنة الإدارية المتساوية الأعضاء		اللجنة رقم
النواب	الرسميين	النواب	الرسميين	الدرجة أو مجموع الدرجات	الإطار أو مجموع الأطر	
.....	الراعي توفيق بصفتة نائب الرئيس	الغازي أحمد بصفتة رئيس اللجنة	210
.....	نجيب الثمورة	الغازي أحمد بصفتة رئيس اللجنة	211
.....	مخلص مراك	الراعي توفيق بصفتة نائب الرئيس	212
.....	نجيب الثمورة	الغازي أحمد بصفتة رئيس اللجنة	213
.....	مخلص مراك	الغازي أحمد بصفتة رئيس اللجنة	214
.....	نجيب الثمورة	الغازي أحمد بصفتة رئيس اللجنة	
.....	مخلص مراك	الغازي أحمد بصفتة رئيس اللجنة	

الجدول رقم 40
القيام تزنيحت

الجهة التقني ممثلو الموظفين	الجهة الأولى ممثلو الإدارة	الدرجة أو مجموع الدرجات	اللائحة رقم
النواب الرسميين	النواب الرسميين	الدرجة أو مجموع الدرجات	اللائحة رقم
.....	215
.....	216
.....	217

الجدول رقم 42
القيام العميون، والى التقني، بموجب، المعمورة

الجهة التقني ممثلو الموظفين	الجهة الأولى ممثلو الإدارة	الدرجة أو مجموع الدرجات	اللائحة رقم
النواب الرسميين	النواب الرسميين	الدرجة أو مجموع الدرجات	اللائحة رقم
.....	221
.....	222
.....	223
.....	224
.....	225

.....	العلام حسن
.....	العلام حسن
.....
.....

المادة الثانية - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 15 من صفر 1428 (5 مارس 2007).
الإمضاء : فتح الله ولفور.

كتابة الدولة المكلفة بالماء

قرار لكاتب الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والماء والبيئة المكلف بالماء رقم 584.07 صادر في 16 من ربيع الأول 1428 (5 أبريل 2007) بإحداث إعداد مؤقت لورش سدي تامدروست وكدية الكرن بولاية جهة الشاوية - ورديفة بسطات.

كاتب الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والماء والبيئة المكلف بالماء ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.59.351 الصادر في فاتح جمادى الآخرة 1379 (2 ديسمبر 1959) بشأن التقسيم الإداري للمملكة، حسبما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى القانون رقم 47.96 المتعلق بتنظيم الجهات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.97.84 الصادر في 23 من ذي القعدة 1417 (2 أبريل 1997) ؛

وعلى المرسوم رقم 2.75.832 الصادر في 27 من ذي الحجة 1395 (30 ديسمبر 1975) في شأن المناصب العليا الخاصة بمختلف الوزارات، كما وقع تغييره بالمرسوم رقم 2.85.468 الصادر في 9 جمادى الآخرة 1406 (19 فبراير 1986) ؛

وعلى المرسوم رقم 2.75.864 الصادر في 17 من محرم 1396 (19 يناير 1976) في شأن نظام التعويضات المرتبطة بمزاولة المهام العليا في مختلف الوزارات ؛

وعلى المرسوم رقم 2.97.1052 الصادر في 4 شوال 1418 (2 فبراير 1998) بإحداث تعويض جزافي لفائدة بعض موظفي ومستخدمي الدولة عن استعمال سياراتهم الخاصة لحاجيات المصلحة ولا سيما المادة الأولى منه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.05.1369 الصادر في 29 من شوال 1426 (2 ديسمبر 2005) بشأن تحديد قواعد تنظيم القطاعات الوزارية واللاتمركز الإداري ؛

وعلى قرار وزير التجهيز رقم 856.83 الصادر في 25 من رمضان 1403 (7 يوليو 1983) في شأن تحديد اختصاصات وتنظيم المصالح الخارجية لوزارة التجهيز ولا سيما الفصل 2 منه، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى قرار الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والماء والبيئة رقم 23.03 الصادر في 26 من ذي القعدة 1423 (29 يناير 2003) بتفويض بعض الاختصاصات إلى كاتب الدولة لدى الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والماء والبيئة المكلف بالماء،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يحدث ابتداء من 7 سبتمبر 2006 وتحت إشراف مدير التجهيزات المائية إعداد مؤقت تناط به مهمة إنجاز مشروع سدي تامدروست وكدية الكرن بولاية جهة الشاوية - ورديفة بسطات.

المادة الثانية

تبلغ تكاليف مشروع سدي تامدروست وكدية الكرن بولاية جهة الشاوية - ورديفة بسطات حوالي 510 مليون درهم.

المادة الثالثة

يدخل هذا الإعداد المؤقت فيما يخص منح التعويضات عن المهام في حكم قسم الإدارة المركزية ويتألف من ثلاثة مصالح :

- مصلحة الردوم والحقن ؛

- مصلحة الخرسانة ؛

- المصلحة التقنية.

تدخل المصالح السالف ذكرها فيما يخص منح التعويض عن المهام في حكم مصالح الإدارة المركزية.

المادة الرابعة

تسند لهذه المصالح كل واحدة في ميدان اختصاصاتها المهام التالية :

- متابعة ومراقبة أساليب وطرق إنجاز الأشغال طبقا لدفتر المواصفات الخاصة والطرق التقنية ؛

- مراعاة احترام برامج الإنجاز (مراقبة الطاقة البشرية والبناء) ؛

- تهيئ جرادات الأشغال والحسابات الشهرية والنهائية ؛

- دراسة طلبات واحتياجات المقاولات ؛

- حل المشاكل اليومية المتعلقة بإنجاز الأعمال.

المادة الخامسة

يباشر التعيين في المهام التي تدخل في حكم قسم ومصالح الإدارة المركزية بالنسبة لهذا الإعداد طبقا للشروط المنصوص عليها في المرسوم رقم 2.85.468 الصادر في 9 جمادى الآخرة 1406 (19 فبراير 1986) بتغيير المرسوم رقم 2.75.832 الصادر في 27 من ذي الحجة 1395 (30 ديسمبر 1975) المتعلق بالمهام السامية الخاصة بالوزارات.

المادة السادسة

ينتهي مفعول هذا القرار بمجرد انتهاء الأشغال بالسد أي حوالي 6 فبراير 2011 وذلك بقرار لكاتب الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والماء والبيئة، المكلف بالماء، يؤشر عليه من طرف وزير المالية والخصوصية والوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة.

المادة السابعة

يعهد إلى مدير التجهيزات المائية بتنفيذ هذا القرار ابتداء من 7 سبتمبر 2006.

المادة الثامنة

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 16 من ربيع الأول 1428 (5 أبريل 2007).

ٲمن النسخة بمقر المطبعة الرسمية : 10 دراهم

ٲمن النسخة لدى المودعين المعتمدين : 12 درهما

تطبيق الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من قرار الأمين العام للحكومة رقم 2918.95
الصادر في 8 شعبان 1416 (30 ديسمبر 1995)